

المحاضرة الخامسة

م.د ضحى علي سلمان

ثانيًا: أشكال سندات الدين العام

:تنقسم سندات الدين العام إلى أنواع وهي

:السندات الاسمية [?]

هي السندات التي تُقيد فيها الدولة أسماء المكتتبين في سجل خاص يُسمّى سجل الدين العام، يُحفظ عادة لدى وزارة المالية

ولا يمكن نقل ملكية هذه السندات إلا بعد تعديل البيانات الرسمية في هذا السجل لتسجيل اسم المالك الجديد.

ويُميز هذا النوع من السندات أنه يوفر حماية للدائنين من مخاطر ضياع السندات أو سرقتها، نظرًا لأن الملكية تثبت بالاسم في السجل الرسمي.

غير أن العيب الأساسي لهذه السندات هو أنها تعرقل تداولها في الأسواق المالية بسبب الإجراءات الشكلية اللازمة لنقل الملكية.

:السندات لحاملها [?]

في هذا النوع من السندات لا تُقيد أسماء المالكين في سجل الدين العام، ويُعتبر حائز السند هو مالكة الشرعي، وله الحق في الانتفاع بجميع المزايا المالية التي يتضمنها السند، سواء كانت قيمة القرض المكتتب به أو الفوائد المترتبة عليه.

وتُعدّ ملكية هذه السندات قابلة للانتقال بمجرد نقلها من يدٍ إلى أخرى، دون الحاجة إلى أي إجراء رسمي أو إداري.

ومن أبرز مزاياها أنها تُسهّل عملية التداول وتُحرّرها من القيود الشكلية، غير أن عيبها الرئيس يتمثل في عدم توفير الحماية الكافية للمالك ضد مخاطر السرقة أو الضياع، إذ يُعتبر حامل السند هو المالك قانوناً مهما كانت وسيلة حيازته.

السندات المختلطة [?]

تُعدّ السندات المختلطة شكلاً وسطاً بين السندات الاسمية والسندات لحاملها، إذ تجمع بين مزايا الشكلين السابقين.

فهي تكون اسمية من حيث المبلغ المكتتب به، حيث تُقيد أسماء المكتتبين في سجل الدين العام المحفوظ لدى وزارة المالية، ولا يمكن نقل ملكية هذه السندات إلا من خلال تعديل البيانات الواردة في هذا السجل الرسمي.

وفي الوقت نفسه، تكون هذه السندات لحاملها من حيث تحصيل الفوائد، إذ يُلحق بالسند قسائم (كوبونات)، يُخصص كل منها لفائدة تستحق في تاريخ معين، ويُدفع مبلغ الفائدة لمن يتقدم بالقسيمة عند استحقاقها، أي لحامل القسيمة دون النظر إلى اسم المالك المقيد في السجل.

وتهدف السندات المختلطة إلى الجمع بين مزايا السندات الاسمية، التي توفر الحماية القانونية للمالك، ومزايا السندات لحاملها، التي تتيح سهولة تداول الفوائد واستلامها دون تعقيدات شكلية.

ثالثاً: مزايا القرض العام

تمنح الدولة مزايا مادية متعددة للمكتتبين بالسندات التي تصدرها، وذلك لتشجيعهم على الاكتتاب والمساهمة في تمويل القرض العام.

أولاً: الفائدة

يُعدّ العائد أو الفائدة من أهم المزايا المالية التي يحصل عليها المكتتبين في القروض العامة، إذ تُقدّر الدولة نسبة فائدة محددة تُصرف لهم مقابل المبالغ التي يكتتبون بها

:ويجري تحديد سعر الفائدة استنادًا إلى عدة مؤشرات اقتصادية ومالية، من أبرزها

1. أوضاع سوق رأس المال في الدولة، ومدى توفر السيولة المالية
2. قيمة القرض العام وحجم المبالغ التي تسعى الدولة إلى جمعها
3. أسعار الفائدة السائدة في أسواق النقد والمال المحلية والعالمية
4. مدة القرض، إذ ترتبط عادة الفائدة طرديًا بطول مدة القرض؛ فكلما طالت المدة زادت نسبة الفائدة لجذب المكتتبين وتعويضهم عن تجميد أموالهم لفترة أطول

وبذلك تمثل الفائدة الحافز الرئيسي للمستثمرين على الاكتتاب في القروض العامة، لما تتيحه لهم من عوائد مالية مضمونة ومحددة مسبقًا

ثانياً: مكافأة السداد

ويقصد بها أن تتعهد الدولة بدفع مبلغ يزيد على القيمة الاسمية للسند عند حلول ميعاد السداد، أي أن المكتتب يحصل عند استرداد أمواله على مبلغ يفوق ما دفعه أصلاً، وهو حافزاً إضافياً لتشجيع الاكتتاب في القرض العام

ثالثاً: جوائز اليانصيب

تمنح الدولة جوائز مالية كبرى لبعض حاملي السندات يتم اختيارهم عن طريق القرعة، ويُعرف هذا النظام باسم جوائز اليانصيب. ويهدف هذا الأسلوب إلى تشجيع صغار المدخرين على الاكتتاب في القرض العام عبر منحهم الأمل في الفوز بجوائز مالية كبيرة، مما يخلق دافعاً نفسياً واقتصادياً للمشاركة

رابعاً: الإعفاء الضريبي

تقوم الدولة، بغية تمييز السندات الحكومية عن السندات الخاصة، بمنح المكتتبين إعفاءً ضريبياً كاملاً على فوائد القرض العام أي أن الفوائد والعوائد الناتجة عن السندات الحكومية تُعفى من ضريبة الدخل

وقد أخذ المشرّع العراقي بهذا المبدأ في الماضي، إذ نصّ المادة السابعة من قانون سندات قرض الحكومة العراقية رقم (82) لسنة 1990 على إعفاء فوائد السندات وأرباحها من جميع الضرائب والرسوم.

خامساً: تأمين المكتتبين ضد مخاطر تدهور القوة الشرائية للنقود

تسعى الدولة إلى حماية المكتتبين من آثار التضخم الذي قد يحدث خلال فترة القرض، وذلك عن طريق ربط قيمة السندات بالذهب أو بعملات أجنبية مستقرة مثل اليورو أو الدولار الأمريكي، أو بمؤشرات الأسعار الخاصة ببعض السلع الأساسية، ويهدف هذا الإجراء إلى الحفاظ على القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة وضمان عدم تأكلها بفعل التضخم.

سادساً: تقرير صلاحية استخدام السندات في سداد الضرائب

تمنح بعض الدول ميزة إضافية للسندات الحكومية تتمثل في جواز استخدامها في سداد الضرائب المستحقة، وغالبًا وفقًا لقيمتها الاسمية وهذا يمنح السندات درجة من السيولة النقدية، إذ يمكن لحاملها استعمالها كوسيلة دفع معترف بها قانونًا تجاه الدولة.